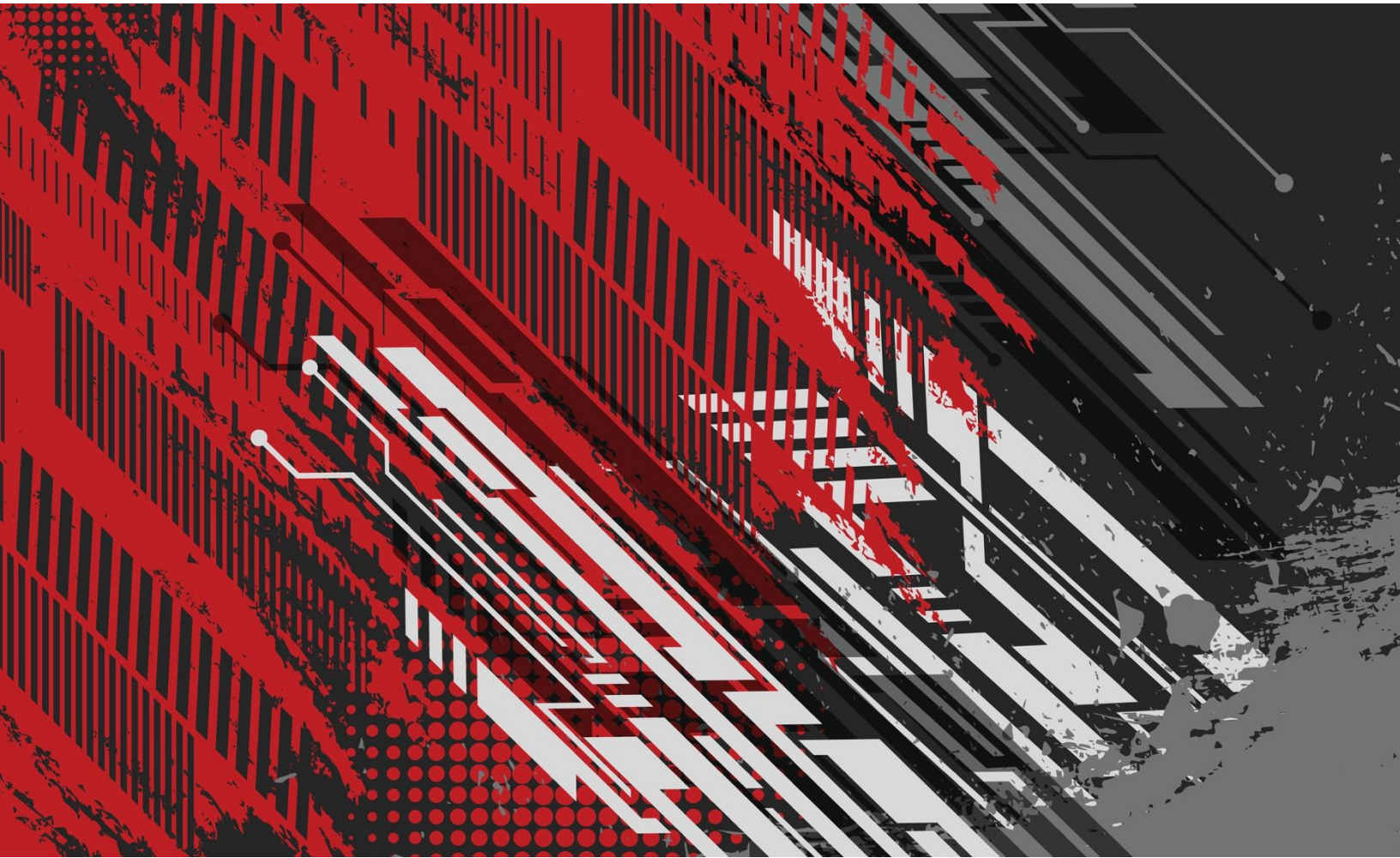




الحكومة العراقية الجديدة وسيناريوهات الخروج من الضائقة المالية

د. عبدالكريم جابر شنجار آل عيسى

10 تموز 2026



الحكومة العراقية الجديدة وسيناريوهات الخروج من الضائقة المالية

يُعد الاقتصاد العراقي سريع التأثر بالصدمات المالية والاقتصادية التي تحدث داخلياً أو خارجياً، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية التي تمثل أكثر من 90% من مجموع حصائل الإيرادات الإجمالية السنوية منذ عام 2004. ولم تخطط كل الحكومات العراقية المتعاقبة بالتفكير جيداً في وضع سياسات اقتصادية صحيحة لتنويع الاقتصاد العراقي، وذلك لتقليل نسبة اعتماد تكوين الناتج المحلي الإجمالي للعراق على الصادرات النفطية، كما هو حال دول نفطية رئيسة نجحت في تنويع اقتصادها. وبلغت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وإيران نحو، (51.8%)، (72.5%)، (76%)، و(43.8%) على التوالي عام 2024.

غير أن الطبيعة الريعية النفطية للاقتصاد العراقي، وعدم امتلاك العراق المصدات الملائمة لتلافي أو التخفيف من العديد من الأزمات، انعكست سلباً على أداء هذا الاقتصاد. وكانت البداية عام 2009 مع تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008، ومن ثم جاءت صدمة داعش الإرهابية خلال المدة (2014-2016) والتي تراكمت مع انخفاض أسعار النفط الخام إلى ما دون 50 دولاراً للبرميل الواحد، ولحقتها تداعيات جائحة كورونا (Covid-19).

هذا الواقع ما بعد عام 2014 أجبر الحكومات العراقية على التوجه نحو الاقتراض الداخلي بشكل أكبر من الاقتراض الخارجي لتمويل النفقات التشغيلية وسد نفقات الحرب التي قدرت تكاليفها السنوية بنحو 3.6 مليار دولار، فضلاً عن نفقات تعويض المتضررين وعلاج الجرحى وإعادة تأهيل المناطق التي دمرتها الحرب. وحدث لأول مرة تحول في هيكل الدين العام لصالح الدين الداخلي على حساب الدين الخارجي باستبعاد الديون المعلقة لصالح دول الخليج العربي، وابتداءً من عام 2015 بلغت نسبة الأول 63.0% مقابل 37%. واستمر هذا التفوق إلى نهاية عام 2024 نتيجة زيادة الاقتراض الداخلي من المصارف العراقية الخاصة، والتي بلغت كما يسجل جدول رقم (1) نسبة 81.7% عام 2024، ثم واصلت ارتفاعها إلى 87.75 مليار دولار عام 2025، رغم انخفاضها عن عام 2024 حين كانت تبلغ 83.05 مليار دولار.

جدول (1) حجم ونسبة هيكل الدين العام للعراق خلال المدة (2004 - 2025)

البيان / السنوات	الدين الداخلي		الدين الخارجي القائم		المجموع	
	حجم	%	حجم	%	حجم	%
2004	6.06	4.4%	128.99	95.6%	135.05	100.0%
2005	6.59	5.9%	104.71	94.1%	111.30	100.0%
2006	5.65	22.7%	19.17	77.3%	24.82	100.0%
2007	5.19	16.5%	26.08	83.5%	31.27	100.0%
2008	4.46	20.5%	17.22	79.5%	21.68	100.0%
2009	8.43	30.9%	18.81	69.1%	27.24	100.0%
2010	9.18	31.2%	20.23	68.8%	29.41	100.0%
2011	7.45	25.5%	22.88	74.5%	30.33	100.0%
2012	6.55	24.5%	20.16	75.5%	26.71	100.0%
2013	4.20	16.7%	20.78	83.3%	25.04	100.0%
2014	9.52	33.1%	19.18	66.9%	28.70	100.0%
2015	32.14	63.0%	25.59	37.0%	51.00	100.0%
2016	47.36	64.9%	28.97	35.1%	72.95	100.0%
2017	47.68	62.2%	33.39	37.8%	76.65	100.0%
2018	41.82	55.6%	30.39	44.4%	72.21	100.0%
2019	38.33	55.2%	31.10	44.8%	69.43	100.0%
2020	64.25	57.2%	47.98	42.8%	112.23	100.0%
2021	69.91	68.9%	31.55	31.1%	101.46	100.0%
2022	69.50	72.0%	26.92	28.0%	96.42	100.0%
2023	70.56	78.0%	19.89	22.0%	90.45	100.0%
2024	83.05	81.7%	18.55	18.3%	101.60	100.0%
2025	87.75	82.3%	18.78	17.7%	106.53	100.0%

تم إعداده بالاستناد إلى: علي محسن اسماعيل العلق ، مالية العراق من فح العجز إلى مسارات الإصلاح المستدام ، شبكة الأعلام العراقي ، الطبعة الأولى ، 2026 .

وتفاجأ الاقتصاد العراقي بأخطار أزماته المالية والتي ولدت مع الانهيار الكارثي للإيرادات النفطية نتيجة "حرب الخليج الرابعة" ("كما أسميها")، والتي اندلعت في 28 فبراير 2026 بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى. وعلى أثرها تم إغلاق مضيق هرمز الذي يمر من خلاله أكثر من 90% من النفط الخام العراقي نحو الأسواق المستهلكة الرئيسية، ولا سيما الأسواق الآسيوية. وقد ترتب على ذلك تراجع الصادرات النفطية للعراق من حوالي (3.862) مليون برميل يومياً قبل الأزمة عام 2025 إلى نحو (1.4) مليون برميل يومياً، أي بنسبة انخفاض بلغت 80%، وهو ما انعكس مباشرة على الإيرادات النفطية التي انخفضت من 7.5 مليار دولار إلى 1.2 مليار دولار شهرياً.

وتأسيساً على هذا الواقع الذي يمر فيه الاقتصاد العراقي، دفعت الظروف الحكومية العراقية الجديدة إلى البحث عن وسائل لتوفير السيولة لتغطية النفقات التشغيلية والحكومية والمشاريع المنفذة بنسب إنجاز متقدمة. وطرح العديد من المسارات أو السيناريوهات إلى جانب ما تناوله الخبراء والمهتمون في الاقتصاد والسياسة المالية والنقدية. ويمكن تناول تلك السيناريوهات بما يأتي:

أولاً: سيناريو التوجه نحو الاقتراض الخارجي:

يُعد هذا السيناريو أو المسار الأكثر تداولاً من الجهات الحكومية والبنك المركزي العراقي، لا سيما أنه سبق وأن تم استعماله في معظم الأزمات المالية التي مرت على الاقتصاد العراقي، وفي وضع امتلاك العراق الاستدامة المالية للدين العام نعتقد أن تناول هذا السيناريو يتطلب الوقوف على مؤشرات المديونية والتي غالباً ما تحسب لأي دولة من خلال المقارنة مع عتبات معايير مؤشرات أعباء الديون والتي أصدرتها المجالس التنفيذية لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) مؤسسة التنمية الدولية (IDA ، وهو الإطار الذي يبين قدرة الدولة على تحمل الديون (استدامة الدين) (Debt Sustainability Framework (DSF) الصادر في أبريل عام 2005. وهو بمثابة أداة يتم تطويرها بين المؤسسات المالية المشار إليها سابقاً من خلال مقترحات موظفيها لقياس القدرة على التحمل للدول المدينة بشكل عام والدول المنخفضة الدخل Low-Income Countries بشكل خاص. كما يبين الجدول رقم (2) أن الحالات التي تأخذها تلك العتبات هي ما يأتي:

1. عتبة المخاطر المنخفضة وتكون فيها جميع مؤشرات الدين أقل بكثير من عتبات عبء الدين للدولة.
2. عتبة متوسطة المخاطر وتكون حالة المديونية للدولة لا تواجه أي صعوبات في سداد قروضها.
3. عتبة المخاطر العالية وتعني مواجهة الدولة لصعوبات في خدمة ديونها قصيرة الأجل، أو يمكن أن يطلق عليها حالة التعثر في سداد الديون أو احتمال أن يكون هذا التعثر وشيكاً.

جدول (2) : عتبات معايير أعباء الديون (نسبة مئوية%)

المؤشرات / العتبة	السيولة		القدرة على الدفع		نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي
	EDS / RES	EDS / XGS	DOD / XGS	DOD / GDP	
ضعيف	14%	10%	140%	30%	35%
متوسط	18%	15%	180%	40%	55%
خطير	23%	21%	240%	50%	70%

Source: I.M.F, Debt Sustainability Framework Joint World Bank For Low-Income Countries, March, 12, 2020.

مؤشرات الجدول:

DOD: Debt Outstanding Disbursed.

GNP: Cross Domestic product.

XGS: Export of Good and Services.

MGS: Import of Good and Services.

EDS: Total Debt Services.

RES: International Reserves.

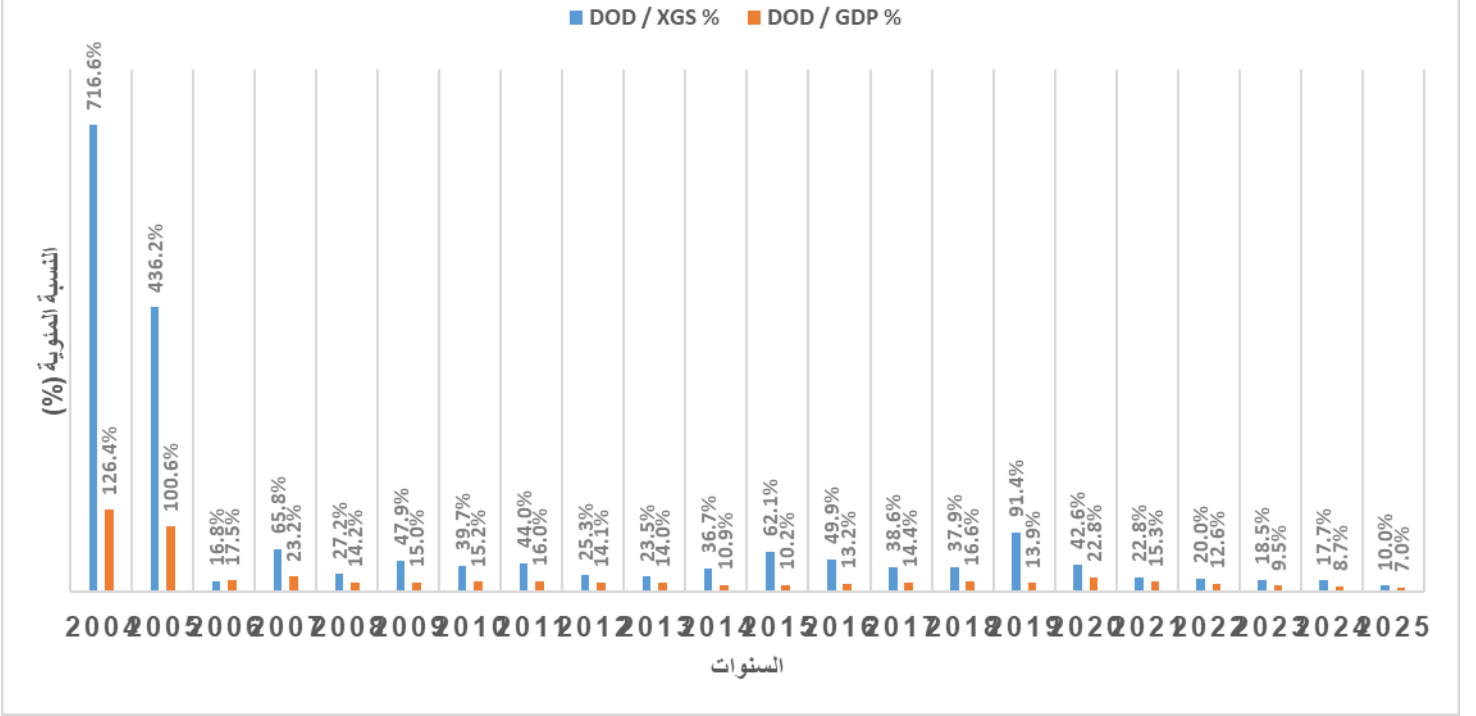
ويمكن احتساب مؤشرات مخاطر المديونية للعراق من خلال البيانات المتوفرة من التقارير والدراسات الصادرة من البنك المركزي العراقي. وابتداءً يمكن القول أن العراق يُعد دولة متوسطة الدخل، ويخضع إلى تقييمات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تتعامل مع الديون الخارجية External Debt. وفيما يأتي تلك المؤشرات:

أولاً: مؤشرات القدرة على الدفع: ويتم تناولها على مستوى القروض الخارجية، وتضم ما يأتي:

1. نسبة القروض الخارجية القائمة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: يدل هذا المؤشر على نسبة ما يستقطعه المقترضون من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) ، وأن الأخير يبين مجموع مساهمات القطاعات الاقتصادية (السلعية والخدمية، الإنتاجية والاجتماعية) والذي يتطلب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية للمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي. من الشكل البياني رقم (1) يُلاحظ في الأعوام (2004) و(2005) أنه كانت النسبة في العتبة الخطرة High Risk بعد أن سجلت نحو 126.4% و 60.6% على التوالي قبل معالجتها وفق مؤتمر باريس، والذي أسفر عن إبرام تسوية كبرى للمديونية الخارجية للعراق من ديونه الخارجية الرسمية بنسبة 80%. وفي عام 2006 انخفض الدين الخارجي القائم كثيراً، بعد استبعاد الديون المعلقة (الكريهة) والتي بلغت في العام الأخير نحو 48.35 مليار دولار. وعند مقارنة نسبة هذا المؤشر في الشكل السابق يلاحظ عدم تخطيها عتبة المخاطر المنخفضة Low Risk في المدة المحدد، وهذا يعني أن العراق لديه استدامة مالية كبيرة في المديونية الخارجية وفق هذا المؤشر.

2. نسبة القروض الخارجية القائمة إلى عوائد إجمالي الصادرات: من الشكل البياني السابق يلاحظ أن هذا المؤشر عند المقارنة مع العتبات في الجدول السابق، قد بدأ بنسبة بلغت 750% عام 2004 ثم انخفضت إلى 463% عام 2005، بعدها انخفضت النسبة كثيراً منذ عام 2006 ولم تتخطَ العتبة الأقل، وذلك بسبب تحسن عوائد الصادرات النفطية. وعلى أثر تداعيات Covid-19 تجاوزت العتبة الخطرة، وذلك عام 2020 الذي شهد ارتفاعاً في الدين الخارجي إلى 42.98 مليار دولار وكذلك انخفاضاً في حجم الصادرات النفطية بنسبة 45% مقارنة بالعام 2019، ثم انخفضت عن هذه العتبة الخطرة. ومع تحسن عوائد الصادرات وانخفاض الدين الخارجي القائم، عادت النسبة إلى أدنى من العتبة Medium Risk البالغة 30% في الأعوام (2022) و(2023) ثم تجاوزت بقليل العتبة الأقل خطراً في الأعوام (2024) و(2025). ويرجع عدم الثبات في هذا المؤشر إلى انعكاس حالة الاقتصاد العراقي المرتبط بمستوى سعر البرميل من النفط الخام في الأسواق العالمية المستهلكة الرئيسية.

شكل (1) مؤشرات القدرة على الوفاء للدين الخارجي (2004-2025)



المصادر: تم إعداده بالاستناد الى :

- علي محسن اسماعيل العلق ، مالية العراق من فخ العجز الى مسارات الإصلاح المستدام ، شبكة الأعلام العراقي ، الطبعة الأولى ، 2026
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة ، سنوات مختلفة . -

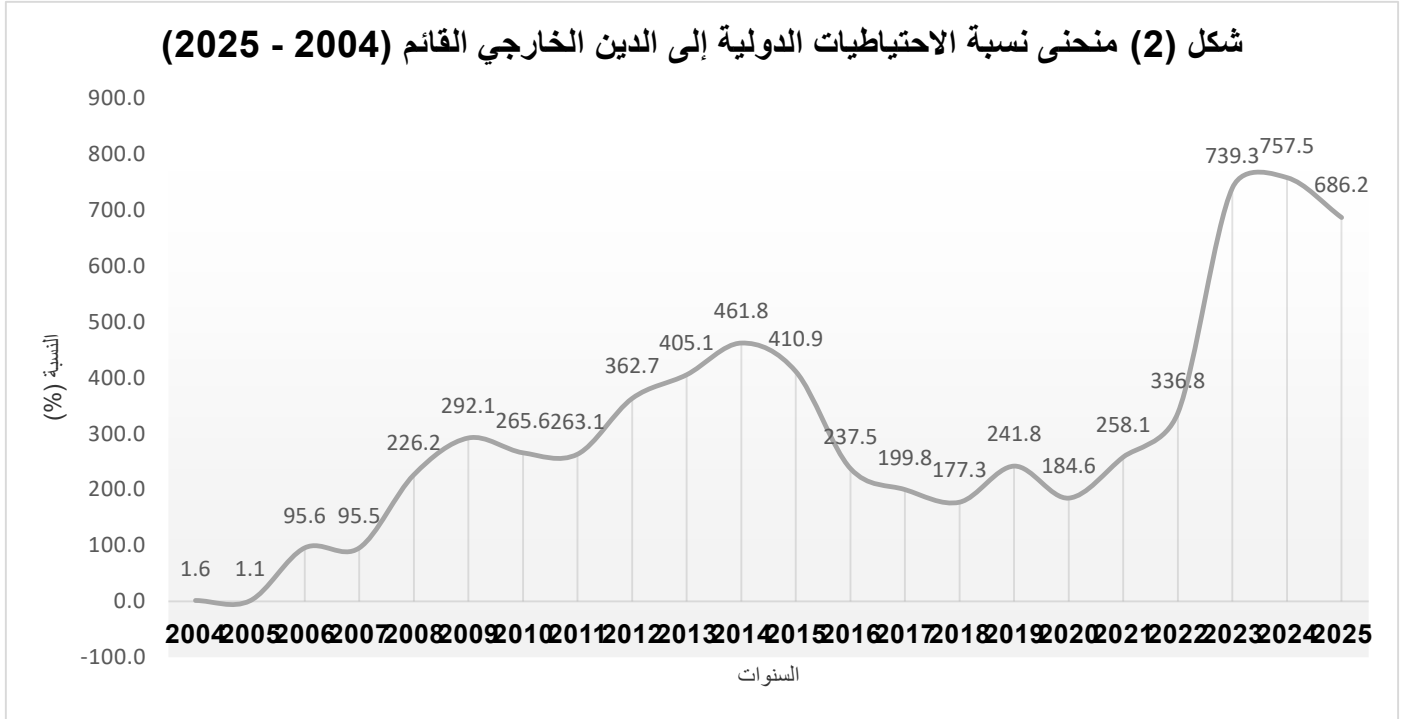
ثانياً: مؤشرات السيولة: تبين هذه المؤشرات مدى كفاية الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي للدولة، وما توفره من العملات الأجنبية لتغطية الالتزامات الخارجية والمتمثلة بتسديد قيمة الواردات وخدمة القروض الخارجية، وتضم هذه المؤشرات ما يأتي:

1. نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات الإجمالية من السلع والخدمات.

2. نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات الأجنبية.

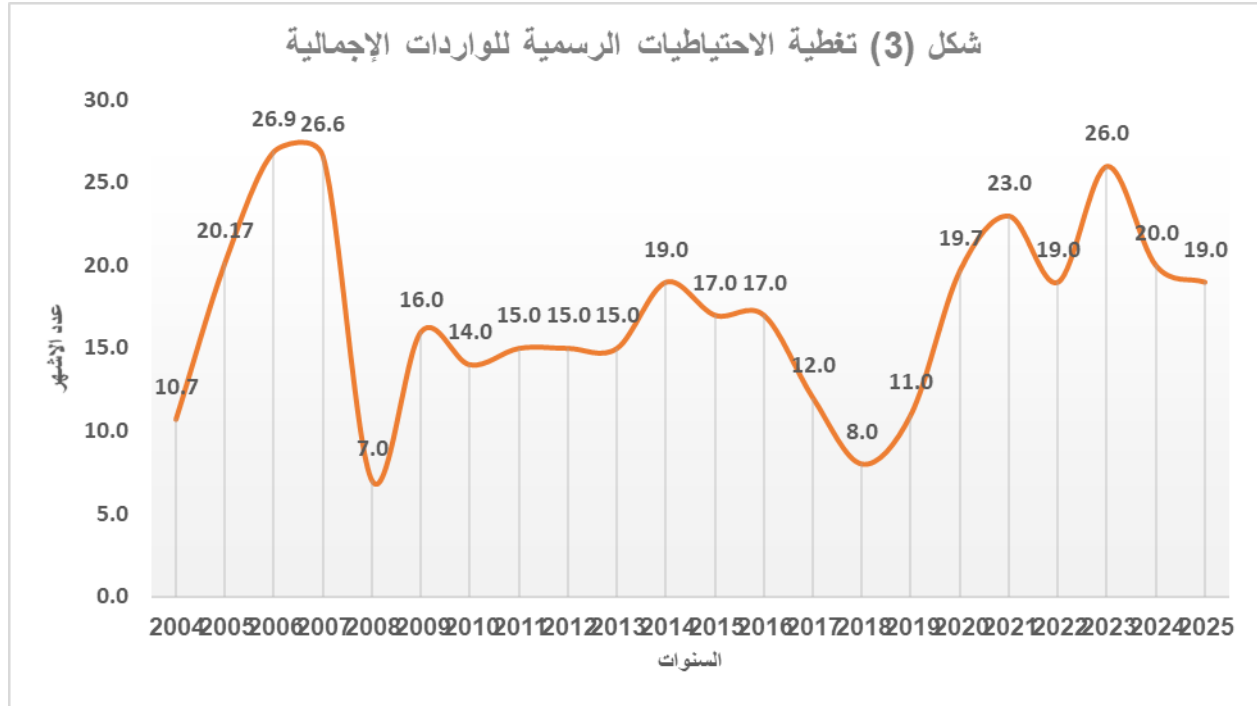
وتواجه هذه الدراسة مشكلة عدم توفر البيانات عن خدمة الديون الخارجية، ولكن يمكن التحقق من مؤشرات السيولة في العراق من خلال احتساب المؤشرات الآتية:

أ- **نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات الأجنبية:** يبين الشكل البياني رقم (2) لهذا المؤشر تذبذب نسبة هذا المؤشر كالعادة في الأعوام (2004) و (2005) ثم ارتفعت النسبة بدءاً من عام 2008 ، والذي يعكس قدرة موقف السيولة الخارجية للدولة، وامتلاكها القدرة على مواجهة الأعباء المالية المتراكمة بسبب زيادة سحوباتها من القروض والعكس صحيح، وغالباً ما تشير الاحتياطيات إلى ما تمتلكه الدولة المقترضة من العملات الأجنبية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي والذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة. وفي عام 2020 ارتفعت للسبب السابق ذكره من الجهات المانحة، ثم انخفضت إلى نحو 17.7% عام 2025 .



المصادر: تم أعداده بالاستناد إلى: - علي محسن اسماعيل العلق ، مالية العراق من فح العجز إلى مسارات الإصلاح المستدام ، شبكة الأعلام العراقي، الطبعة الأولى ، 2026

ب- **تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الإجمالية:** يقيس عدد الأشهر التي يمكن للدولة أن تغطي بها قيمة وارداتها الإجمالية من السلع والخدمات، ويعد من أهم المعايير التقليدية في الأمان المالي لمعرفة مستوى كفاية الاحتياطيات من العملات الأجنبية، على اعتبار أن الواردات توفر السلع والخدمات إلى قطاع العائلات وإلى القطاع الإنتاجي بوصفها مدخلات أو سلعا نهائية. ومن الشكل البياني رقم (3) يلاحظ أن العراق تجاوز الرقم المعياري الدولي البالغ (5-4) أشهر حسب توجيهات صندوق النقد الدولي، وأدنى تغطية حصلت عام 2008 بمقدار (7) أشهر.



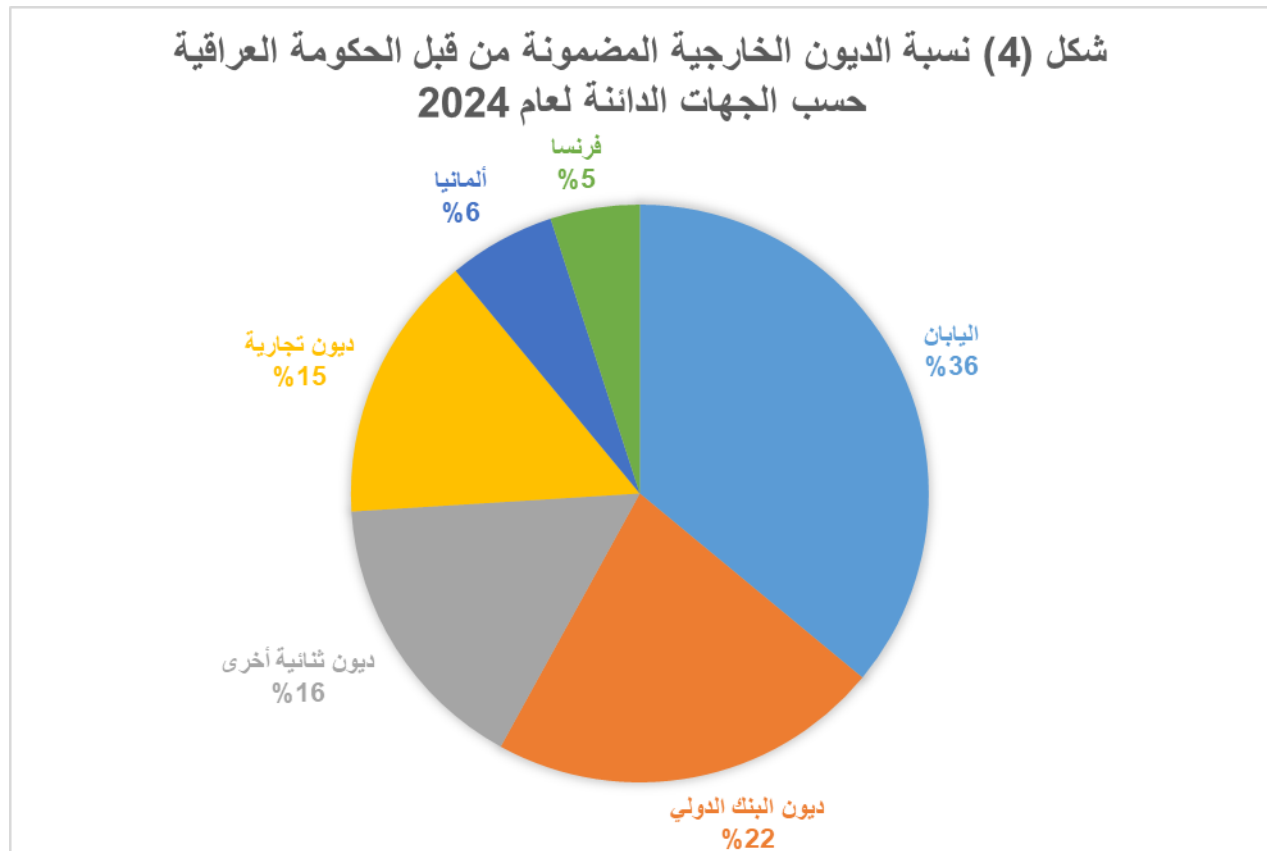
المصادر: تم إعداده بالاستناد إلى: - علي محسن اسماعيل العلق، مالية العراق من فخ العجز إلى مسارات الإصلاح المستدام، شبكة الأعلام العراقي، الطبعة الأولى، 2026.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد مختلفة، لسنوات مختلفة.

ومن النافع أن نذكر أنه إذا ما تناولنا المؤشرات السابقة الدالة على القدرة على الدفع والسيولة على مستوى الدين العام، والذي يعد أحد المعايير المستخدمة لقياس عبء المديونية كما في الجدول رقم (2)، فإن النتائج تقترب في بعض السنوات من عتبة الخطر خلال المدة (2025-2020) بسبب تضخم الدين العام بعد أن قفز من 69.43 مليار دولار عام 2019 إلى 112.23 مليار دولار عام 2020، على أثر زيادة الدين الداخلي من 38.33 مليار دولار في العام الأول إلى 64.25 مليار دولار في العام الأخير.

وبعد تناول مؤشرات عبء المديونية والوصول إلى استنتاج مفاده أن العراق يمتلك الاستدامة المالية، كان التوجه هذه المرة إلى هذا السيناريو بأن العراق يواجه تحديات جيوسياسية جرت بعد أحداث الحرب

والمفاوضات الجارية بين أطرافها، ولا سيما أن العراق قد حدد إحدى دول مجلس التعاون الخليجي بوصفها مصدرا لطلب القروض. ولاشك في أن هذه المجموعة الدولية ستضع تصورات جديدة حول تعاملها مع الدول التي لم تبين موقفها من الحرب، وهي ترى أن العراق غير واضح الموقف، بعد عدة هجمات انطلقت نحو بعض دول مجلس التعاون الخليجي كان مصدرها العراق. وتأسيساً على ذلك، فإن هذا السيناريو لا يمتلك نسبة كبيرة من النجاح في الحصول على القروض أو منح العراق المساعدات الإنمائية الرسمية. وللتذكير أن بعض الدول الخليجية لم تتنازل عن ديونها المعلقة (الكريهة) التي تبلغ أكثر من 50 مليار دولار عام 2025. ويبين الشكل البياني رقم (4) الديون الخارجية المضمونة من قبل الحكومة العراقية حسب الجهات الدائنة لعام 2024. ويلاحظ أن نسبة الديون الثنائية تبلغ 63%، منها نسبة 36% تعود إلى اليابان.



Source :INTERNATIONAL DEBT REPOPT ,2025, P.176.

وضمن هذا السيناريو هناك اختلاف في رؤى البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية؛ فالأول يرى أن الاقتراض الخارجي الميسر Soft Loan يعد خياراً أفضل لتمويل المشاريع الاستثمارية لأنه يخفف الضغط على السيولة المحلية ويحافظ على قدرة المصارف على تمويل القطاع الخاص، في حين ترى الحكومة أن خيار الاقتراض الداخلي أفضل لتجنب زيادة الدين الخارجي للقيام بتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل مع الحفاظ على استدامة الديون العامة من خلال مقترح طرح سندات الخزينة وتقوم المصارف الخاصة بالشراء، ونعتقد أن هذه المصارف تعاني من شحة في السيولة، وفي الوقت نفسه إن الحكومة مدينة لها في تسديد خدمة الدين (قسط الدين + الفائدة)

السيناريو الثاني : رفع قيمة الدولار.

طرحنا فكرة خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الامريكي تحت احتمال عدم إنهاء أزمة غلق مضيق هرمز، وبافتراضات عديدة 15% أو 20% أو 30% ليصل سعر الصرف إلى (1500) أو (1600) أو (1700) دينار للدولار الواحد، بل بعضهم اقترح أن يصل السعر إلى (2000) دينار. وفي كل الحالات إن السعي إلى توفير أكثر من عشرة تريليون دينار لتسديد النفقات الحكومية أو تسديد خدمة الدين المختلفة سيلحق إضراراً فادحة على أصحاب الدخل المنخفضة والموظفين الصغار وتقويض الأعمال التجارية، لأنه سينعكس سريعاً على أسعار السلع والخدمات بسبب اعتماد العراق كثيراً على الواردات والتي تبلغ نسبتها نحو 41.2% من الناتج المحلي الإجمالي للعراق عام 2024. وربما يؤدي هذا السيناريو إلى حالة من التضخم الركودي. Stagflation.

السيناريو الثالث :سيناريو بيع الأصول

في بداية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 كان هناك توجه كبير لبيع الأصول الحكومية، وجاء تحذير من البنك الدولي يمنع هذه الخطوة لوقف التداعيات الاجتماعية من تسريح أعداد كبيرة من الموظفين. ونعتقد أن عملية الخصخصة لو حصلت فعلياً آنذاك، لما شهد الاقتصاد العراقي زيادة في أعداد الموظفين، بعضها تقف وراءها الأحزاب السياسية بوصفها وسيلة للولاء لها، وما ترتب عليها من تضخم في النفقات التشغيلية التي تقدر بأكثر من سبعة تريليونات دينار شهرياً. والدليل على نجاح هذا التوجه يأتي من قراءة تجربة بيع الأصول الحكومية من المصانع والمصارف في الدول المتحولة (الدول الاشتراكية ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق) فقد نجحت عملية التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق. وبلغ الاستحواذ 100% في رومانيا على سبيل المثال. ويمكن أخذ التجارب الناجحة في الدول المتحولة.

وحتى ينجح هذا السيناريو التوجه إلى إنشاء صندوق سيادي لإدارة وإعادة هيكلة الأصول المنتجة لوضع الأموال التي مصدرها بيع الأصول وممتلكات الدولة، كما حصل في التجربة المصرية. وهناك نقطة أساسية في حال التوجه نحو بيع الأصول أن يقتصر البيع على المنشآت الخاسرة، ويشترط على المستثمر إدخال التكنولوجيا الحديثة وتدريب العاملين.

رابعاً: سيناريو استرداد الأموال.

في ظل إجراءات الحكومة العراقية الجديدة (التاسعة) في إنفاذ القانون لاسترداد الأموال من المتورطين في عمليات الفساد المالي والإداري، يطرح هذا السيناريو بديلاً عن السيناريوهات السابقة بوصفه في متناول الحكومة في هذه الضائقة المالية. ويبرز هذا التوجه وجود "قانون صندوق استرداد أموال العراق" (القانون رقم 9 لسنة 2012 المعدل)، ويهدف هذا الصندوق إلى استرداد الحقوق المالية لجمهورية العراق التي حصل عليها الآخرون (من العراقيين والأجانب) بطرق غير مشروعة نتيجة سوء استعمال برنامج النفط مقابل الغذاء Oil For Food أو الحصار أو التهريب أو استغلال العقوبات المفروضة على العراق في حينها لتحقيق مكاسب مالية على حساب الشعب العراقي. ولإنفاذ هذا القانون يتطلب إجراءات تعديلات بما ينسجم مع إجراءات مكافحة الفساد، والتفاعل القانوني مع الأموال الكبيرة التي تم ضبطها من المتورطين في الاستحواذ على المال العام دون حق. ونعتقد أن هذا السيناريو ينسجم مع تطلعات الشعب العراقي في القضاء على الفساد المالي الذي تسبب في هدر المليارات من الدولارات وضياع كلفة الفرصة البديلة في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما أن العراق في وضع لا يسمح له بدفع تكاليف كبيرة في الأوضاع الاجتماعية على حياة المواطن العراقي في حالة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أو رفع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملة المحلية (الدينار العراقي) أو بيع الأصول الحكومية التي ربما تشوبها حالة من عدم الشفافية بسبب البيروقراطية والفساد بأنواعه في التعاملات الاقتصادية في هذه المرحلة. وتختلف التقديرات عن حجم الأموال المستردة أو المنتظر إرجاعها إلى خزينة الدولة، فبعضهم يقدرها من 300 مليار دولار إلى 500 مليار دولار. وربما أكثر من هذه التقديرات، وهذه الأرقام تنسجم مع حجم الأموال التي دخلت للعراق ما بعد عام 2003 والتي تصل إلى قرابة الألفي مليار دولار. فبعد أن تم استرداد الأموال المنهوبة من السارقين بأرقام كبيرة بالدينار العراقي والدولار الأمريكي والذهب، من الممكن جداً استعمال هذه الأموال في سد مختلف النفقات بما يخدم التطلعات المشروعة للشعب العراقي.

خامساً: سيناريوهات واستراتيجيات إضافية

إلى جانب المسارات الأربعة المطروحة، ثمة سيناريوهات أخرى تستحق التوقف عندها. أولها سيناريو **التقشف المالي**، الذي يقوم على إعادة هيكلة النفقات الجارية، وفي مقدمتها رواتب القطاع العام تحديداً الدرجات الخاصة والفئات ذات الامتيازات الاضافية، ومن أبرز هذه الفئات "محتجزو رفحاء"، وصنّفوا بموجب قانون مؤسسة السجناء السياسيين (الصادر عام 2006 والمعدل لاحقاً) كـ"سجناء سياسيين"، مما منحهم امتيازات واسعة تشمل رواتب شهرية تتراوح بين 1.2 إلى 1.4 مليون دينار عراقي لكل فرد من العائلة (حتى لو أقام في المخيم لأسبوع واحد فقط)، وتوفير العلاج والسفر والدراسة مجاناً على نفقة الدولة، ومنحهم قطع أراضي من وزارة الهجرة والمهجرين، وصرف رواتب بأثر رجعي تراوحت بين مليار و8 مليارات دينار للمستفيدين، إلى جانب امتيازات وراثية شملت أبناءهم (حتى المولودين بعد 2003)، وإجازة الجمع بين أكثر من راتب إذا كان المستفيد موظفاً في الدولة. وتكُلف هذه الامتيازات خزينة الدولة العراقية نحو 38 إلى 40 مليار دينار شهرياً (أي أكثر من نصف تريليون دينار سنوياً)، وهي امتيازات غير مستحقة، لا سيما في أوقات الأزمات المالية، إلى جانب وقف المشاريع غير المجدية، وهو حل ضروري لتحقيق الاستدامة المالية على المدى البعيد.

أما الثاني فيتمثل بـ**الشمول المالي وتقنين الاقتصاد غير الرسمي**، إذ أطلق البنك المركزي العراقي استراتيجية وطنية تهدف إلى رفع نسبة امتلاك الحسابات البنكية من 11% إلى 50% بحلول عام 2030، وهو ما من شأنه توسيع الوعاء الضريبي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

كما يبرز سيناريو **إنشاء صندوق الثروة السيادي**، الذي يعمل بوصفه حاجزا ماليا يحمي الموازنة من تقلبات أسعار النفط، ويُعد استثماراً طويلاً للأجيال القادمة.

وأخيراً، يظل سيناريو **تسوية وإعادة هيكلة المديونية** مطروحاً، سواء من خلال إعادة التفاوض على الديون الحالية أو إعادة جدولتها لتخفيف أعباء خدمتها. فبدلاً من الاقتراض الجديد، يمكن للدولة إعادة التفاوض على شروط ديونها الحالية، سواء كانت داخلية أو خارجية. يشمل هذا طلب إعفاء أو تخفيض الديون (خاصة الديون "الكريهة" المترتبة على النظام السابق). و/أو إعادة جدولة الديون لتمديد آجال الاستحقاق وتقليل الأقساط السنوية، مما يخفف الضغط على السيولة.

بدلاً من الخاتمة: توصيات ومقترحات

في ضوء السيناريوهات المطروحة أمام العراق لتجاوز الضائقة المالية التي يمر فيها الاقتصاد العراقي، يمكن طرح مجموعة من التوصيات نلخصها بما يأتي:

1. إيقاف المشاريع التي لم تحظ بدراسات الجدوى الاقتصادية المناسبة التي تسببت بهدر مليارات الدنانير.
2. تشجيع عودة رؤوس الأموال الوطنية من الخارج والتي تُقدَّر بنحو 300 مليار دولار، وهي تعمل وتستنثمر في دول الجوار العربي وغير العربي.
3. تفعيل السياسات الضريبية العادلة والسيطرة المطلقة على المنافذ الحدودية الرسمية، وغلق المنافذ غير الرسمية. ولو حصل ذلك، يمكن أن تبلغ الإيرادات من هذا الوعاء الضريبي نحو 30 تريليون دينار عراقي سنوياً.
4. تقليص عدد الدرجات الخاصة وإيقاف المخصصات الوزارية الثانوية وإعادة النظر في قوانين المرحلة الانتقالية التي شُرِّعت في وقت الوفرة المالية في الحكومة العراقية الثالثة.
5. تبني حقيقي لسياسات تعمل على تنويع الاقتصاد العراقي، وأولى الخطوات توطين الصناعات، والبدء في إقامة الصناعات البتروكيماوية للحد من استيراد البنزين. وفي هذا المجال فتح الاستثمار الخاص في إقامة معامل تكرير النفط الخام لبلوغ حد الاكتفاء الذاتي، ومن ثم التفكير بالتصدير إلى الخارج بعد تحسين المواصفات الكيماوية والفنية.
6. دعم الفلاحين والمزارعين من خلال تزويدهم بالأسمدة والحصص المائية الكافية، ومنع استيراد المحاصيل الزراعية الموسمية في أوقات جني هذه المحاصيل.
7. إنشاء صندوق سيادي لوضع الأموال المستردة من الفساد بدلاً من وضعها في حساب حالي في وزارة المالية العراقية، والإفصاح عن أحجامها للرأي العام العراقي.
8. إذا ما أقدمت الحكومة العراقية على بيع الأصول للدولة، يجب أن تنحصر هذه العملية على المشاريع الخاسرة والتي تتطلب إعادة هيكليّة جذرية.

9. اللجوء إلى الدبلوماسية الاقتصادية المباشرة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي وعدم اقتصرها على القطاع الاستخراجي، بل دفعها إلى القطاعات السلعية والخدمات الإنتاجية.

10. إجبار أصحاب القطاع الخاص والأشخاص على استعمال الرقمية المالية في التعاملات اليومية، على سبيل المثال الفنادق والمستشفيات الأهلية، للحد من ظاهرة الاكتناز التي تعطل التداول النقدي في المعاملات والمضاربة.

المصادر:

- 1- عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى وأخرون، أجهزة الاقتصاد الدولي والمديونية الخارجية ، حالات دراسية (البرازيل ومصر) أنموذجا ، دار أمانة للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2023.
- 2- عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى ،قراءات في الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003، دار أمانة للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2021.
- 3- علي محسن اسماعيل العلق ، مالية العراق من فخ العجز الى مسارات الإصلاح المستدام ، شبكة الأعلام العراقي، الطبعة الاولى ، 2026
- 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.
- 5- The Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries,

file:///C:/Users/kaled/Downloads/9781589067929-
9781589067929%20(1).pdf

عن الكاتب: الدكتور عبدالكريم جابر شنجار آل عيسى: أستاذ العلاقات المالية والنقدية الدولية
جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد





عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600